

## القطاع الأهلي يسهم بالقسط الأوفر في الناتج القومي

لقاء إقتصادي كبير، أمتد لأكثر من ثلاث ساعات نظمتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة مع معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني الأستاذ محمد أبا الخيل. اللقاء الذي حضره أكثر من ٥٠٠ رجل أعمال، تناول مختلف جوانب التنمية الاقتصادية في المملكة مع التركيز على عدد من القضايا التي تشغل بال رجال الأعمال ....

وقد تفضل معالي الوزير بالإجابة على مختلف الأسئلة التي وجهت إليه في مجالات الصناعة والزراعة والمقاولات والاستثمار في الداخل والخارج بجانب المسائل المتعلقة بالبنوك المحلية ودورها في المرحلة القادمة وتداول الأسهم والأوراق المالية والأسهم وصناديق الإقراض والإعفاءات الجمركية . وبدأ اللقاء الذي عقدته الغرفة التجارية بفندق هولندي إن بجدة بكلمة الدكتور عبد العزيز الدخيل رئيس اللجنة قدم من خلالها الأستاذ محمد أبا الخيل مرحباً به وبالمشاركين في الحوار ..

بعد ذلك ألقى الأستاذ أبا الخيل كلمة فيما يلي نصها : سعادة رئيس الغرفة التجارية الصناعية في جدة .. السادة الحضور :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أشركم على دعوتك لي وزملائي لحضور هذا الاجتماع بعد أن فاتني حضور الاجتماع السنوي لرجال الأعمال الذي عقد في جدة لأسباب صحية طارئة راجيا أن يكون هذا الاجتماع مفيدا ضمن سلسلة الاتصالات التي تتم بين القطاع الأهلي والأجهزة الحكومية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي للقطاع الأهلي ... وبالإمكان القول أن الإطارات والمناسبات الدائمة والمؤقتة التي تتم في بلادنا بين القطاعين العام والأهلي قد ثبت بأنها أسلوب ناجح يؤدي إلي إيضاح الاتجاهات والأفكار وبالتالي توحيدها بما يعود على الاقتصاد الوطني والمواطنين بالخير أن شاء الله . وقد كان لخدام الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أيده الله الفضل في إيجاد وتطوير أسلوب الحوار المباشر الذي تمتاز به المملكة العربية السعودية بحمد الله .

عندما التقينا قبل أكثر من سنتين بمناسبة الاجتماع السنوي لرجال الأعمال الذي عقد في أبها . لم يكن عندئذ قد مضي سوي فترة قصيرة بعد أن رأينا أسعار البترول وهي تتراجع

بنسبة الثلثين تقريباً خلال فترة لاتزيد عن أسابيع قليلة . حدث هذا بعد انخفاض كمية إنتاج المملكة من البترول بنسبة كبيرة أيضاً .

في ذلك الحين كانت بلادنا قد بلغت المراحل النهائية لما يمكن أن نطلق عليها اشملة فترة من فترات تشييد وبناء التجهيزات الأساسية شهدتها دولة بمزدها على الإطلاق في العصر الحديث وحتى قبل هبوط أسعار النفط كان هناك من يسأل عن كيفية معالجة أوضاع الاقتصاد الوطني

بعد أن ينتهي انجاز مشاريع التجهيزات الأساسية الكبيرة وبالتالي ينخفض الإنفاق الحكومي تبعاً لذلك . ولربما يتذكر البعض منكم أنني حاولت في لقائنا ذلك أن أوجه الانتباه للجوانب الإيجابية في مناقشاتنا حول الأفاق والتطلعات الاقتصادية لبلدنا .. في ذلك الوقت أكدت على أن بلادنا قد انتهت فتره من فترات النمو الاقتصادي التي لم يشهد التاريخ لها مثيلا ولكنها فترة مؤقتة بطبيعتها تنتهي بانتهاء مشاريع التجهيزات الأساسية . بصرف النظر عن مدي ارتفاع أسعار النفط أو حجم صادرات المملكة منه ولكنها أقامت قاعدة لانطلاقه متعددة الجوانب هي التي بدأت فعلاً بحمد الله .

أن الفترة التي انتهت قد أدت إلى تحقيق عدد كبير من رجال الأعمال لنتائج ممتازة بكل المعايير العالمية التاريخية لتبدأ فترة أخرى تنطبق خلالها المعايير المعروفة لدورة الأعمال العادية .

أما هذا اليوم أيها الأخوان فأني أستطيع أن أكرر نفس التقدير المتفائل الذي كنت قد ابديته منذ عامين وابني هذا التفاؤل على أسس وأدلة أصلب .. فعلى الرغم من أن القطاع النفطي قد تراجع أكثر من ٥٠% في منتصف هذا العقد ، فإن القطاع الأهلي غير النفطي لم يتراجع بنفس النسبة فقد كان تراجعه أقل من ٨% وبعدها استقر ثم عاود نموه . نتيجة لذلك فإنه يسهم الآن بالقسط النسبي الأوفر من إجمالي الناتج المحلي . إذا بلغت مساهمته أكثر من ٤٥% متقدماً بذلك كثيرا على كل من القطاع الحكومي ٢٧% والقطاع النفطي ٢٤% .

وفي السنوات الأخيرة تصدر قطاعا الزراعة والصناعات نمو القطاع الأهلي غير النفطي وهذه الصناعات تشكل معاً الآن حوالي ١٣% من إجمالي الناتج المحلي . في مقابل حوالي ٥,٥% فقط قبل خمس سنوات .

وفي العام ١٩٨٨م كانت الزراعة أسرع القطاعات نمواً ، إذا بلغ معدل نموها ١٣% بينما نما قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٣% وهناك أيضاً العديد من الخدمات الأصغر التي ظلت

تنمو باضطراد في السنوات الأخيرة إضافة إلى مرافق الكهرباء .

## فرص في انتظار رجال الأعمال

إن الملاحظة التي أود أن انقلها إليكم هذا اليوم أيها السادة الحضور هي أن الاقتصاد السعودي أصبح شديد الحيوية ، الأمر الذي يتطلب من قطاع الأعمال الأهلي أن يهيئ نفسه للاستفادة من هذه التحولات الاقتصادية التي نشهدها الآن والتي تبرز العديد من الفرص لتقديم أنواع أكثر وأفضل من السلع والخدمات الجديدة التي يمكن إنتاج قسم لا بأس به منها محلياً ، كما أن الإنتاج المحلي المتزايد وخاصة في قطاع الخدمات المختلفة يعطي فرصاً كبيرة للقطاع الأهلي لزيادة التشغيل وتوفير فرص العمل لمئات الآلاف من الشباب السعودي الذين سيتخرجون من مدارسنا وكلياتنا في السنوات القادمة

وكما هو معروف لديكم جيداً فقد كنا قل عدة سنوات نستورد كل ما نحتاج إليه من السلع الاستهلاكية التامة الصنع تقريباً، وكانت هذه السلع تشكل كل وارداتنا نسبياً ولكن الحال لم يعد كذلك الآن .

فمن ناحية نجد أن السلع الرأسمالية الإنتاجية المصممة للاستعمالات الصناعية تشكيل نسبة رئيسية من الواردات ، ومن ناحية أخرى نجد أن المواد الخام والسلع شبه المصنعة تزداد بشكل مضطرب على حساب السلع تامة الصنع .. ما الذي تعنيه هذه الحقائق؟ المعنى الأول أن مؤسساتكم الصناعية التي لم يكن لبعضها وجود قبل عشر أو خمسة عشر سنة ، أخذت تصبح مستورداً أكثر أهمية من الاستيراد للاستهلاك المباشر .

وثانياً أن الاقتصاد الوطني أصبح قادراً على توفير العديد من السلع الهامة ابتداء من المواد الخام وانتهاء بالسلع المصنعة .

وثالثاً إن في بلادنا الآن العديد من الصناعات المحلية القادرة على معالجة وتصنيع المواد الخام الأجنبية وتحويلها إلى سلع استهلاكية تامة الصنع .

أود أن أذكر عند هذه النقطة بأنه ما تزال هناك العديد من الفرص التي تنتظر رجال الأعمال السعوديين في مجال إحلال المنتجات الوطنية ومحل الواردات ويبدل على حجم ذلك انه منذ ١٩٨٦م تقدمت الواردات على المصادر المحلية في تلبية الطلب المحلي. فقد نمت الواردات بنسبة تزيد عن ٨% في العام ١٩٨٨م في حين تراجع الطلب الكلي بنسبة طفيفة وهذا يعني أن رجال الأعمال السعوديين تفوتهم فرص الحصول على نصيب أكبر من نمو القوة الشرائية المحلية لصالح الإستيراد .

أما من جهة قطاع الخدمات فأود أن أذكر بأن التجارب التي تكونت لدي البلدان الأخرى تدل على أنه كلما أصبح الاقتصاد أكثر تطوراً وتشابكاً على نحو ما يحصل الآن للاقتصاد السعودي ، كلما ازداد الطلب على الخدمات باسرع حتى من نمو الإقتصاد ككل .. وهكذا فإني أتوقع أن يشهد قطاع الخدمات خلال السنوات القادمة توسعاً ملحوظاً سيتيح المزيد من الفرص الأكبر للقطاع الأهلي في المملكة .

كما يمكن أن نلمس من خلال خبرات الآخرين أيضاً أن قطاع الخدمات العصرية تخلق عدداً كبيراً من الوظائف الجديدة التي تتطلب الكثير من المهارات التي تتوفر من خلال التعليم والإمام بما وفرة العصر من تقنيات متقدمة أي أن توسع مثل هذه الصناعات وتقدمها من خلال استثمارات القطاع الأهلي وجهوده سيساعد في إيجاد الوظائف الملائمة لمئات الآلاف من الخريجين من مدارسنا وجامعاتنا في السنوات القادمة .

## منافسة دولية شديدة

### أخواني الحضور

بالرغم من النجاح الذي حققته الشركات السعودية في إيجاد بدائل الواردات التي حققت مكاسب كبيرة في السوق إلا أن الطلب يتغير بمرور الوقت فالمستهلكون يصبحون أكثر دراية وتجربة

كما تصبح الاحتياجات أكثر تنوعاً ، وإذا كان للصناعات المحلية أن تواصل الحصول على نصيب متزايد من سوقنا المحلية أو حتى مجرد الاحتفاظ بنصيبها الحالي ، وجب أن تكون في مثل حيوية السوق ، فالمنافسة الدولية في غاية الشدة ، وتمتاز الشركات الصانعة في الدول المتقدمة على العديد من شركاتنا ومؤسستنا المحلية بطول خبراتها، ولذلك فإن من المهم أن تبادر المؤسسات السعودية إلى توقع الحاجات الاستهلاكية المحلية وتعمل على مواجهتها من الآن ، أن سوقنا المحلي واحد من أكثر الأسواق إمكانية في العالم ومعدل النمو السكاني عندنا واحد من اعلي المعدلات في العالم .

كما أن دخل الأسرة السعودية العادية يصل إلى مستوى جيد بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ، وهناك تقديرات إحصائية تشير إلى أنه في غضون السنوات العشر القادمة ستتكون سبعمائة ألف أسرة سعودية جديدة تنضم أن شاء الله إلى السوق المحلية وبكل طلباتها واحتياجاتها . أن نجاح مؤسستنا المحلية في تلبية الاحتياجات المحلية هو أهم عامل في تحديد وضع ميزان

مدفوعاتنا خلال السنوات العديدة القادمة ، وهو أيضاً (أي السوق المحلي ) الجانب الذي تستطيع فيه الدولة أن تساعد في إيجاد الفرص اللازمة لنجاحه في حين لا يتحقق ذلك على السلعة التي تصدر للسوق الخارجية لأن تسويق هذه السلع في الدول الأخرى يخضع لإرادة تلك الدول وظروفها، هذا بالإضافة إلى المنافسة الحادة التي تواجهها الصادرات وتقلب هذه الأسواق .

أما هنا في الساحة المحلية فإن صناعاتنا تتمتع بالعديد من المزايا الطبيعية إذا ما أنتجت أصنافاً جيدة للبيع محلياً ، وباختصار يمكن القول بأنه مهما كانت الجهود التي في وسع كل من القطاع لحكومي والأهلي القيام بها لتعزيز المكتسبات التي تحققت من الصادرات فإن المكاسب التي يمكن الحصول عليها من رفع قدرة الصناعات الوطنية على تلبية الطلب المحلي ستكون أكثر واثبت وهذه الملاحظة التي أحببت أن أوجه الانتباه إليها .

### أيها الأخوة الحضور

اسمحوا لي أن اذكر في نطاق هذا الجزء من الحديث عن إمكانيات السوق المحلية أن قيمة الإعفاء من الرسوم الجمركية الذي منح للمواد والمعدات التي استوردتها الصناعة المحلية قد بلغ مؤخراً حوالي أربعة آلاف وسبعمائة مليون ريال سنوياً، وهذا الرقم يمثل قيمة الرسوم الجمركية التي استحققت على المواد والمعدات التي استوردتها المؤسسات الصناعية السعودية ولكنها اعفيت من دفعها تشجيعاً للصناعات الوطنية وبإمكانكم أن تتواصلوا من إيراد هذا الرقم إلى مقدار ما تمثله هذه المستوردات من فرص للصناعات المحلية لإنتاج هذه السلع نفسها .. كما أن إيراد هذه الحقيقة يوضح لكم أيضاً جزءاً من السلع والمعدات المستوردة التي تم إعفاؤها من الرسوم الجمركية كان يمكن للمصانع المحلية أن تشتريها من الصناعة المحلية بدلاً من استيرادها وهذه الفرص من ضمن ما قصدته عندما تحدثت عن فرص السوق المحلية ، كما انها نقطة قد تكون محل بحث ملائم من قبل الغرف التجارية .

أن حديثي عن احتياجات السوق المحلية وضرورة الاهتمام بها لا يعني عدم الاهتمام بالصادرات فقد كانت ولا تزال سياسة تشجيع الصادرات من الجوانب المهمة في سياسة الدولة الاقتصادية

لقد استمر البترول الخام لسنوات طويلة هو سلعة التصدير الوحيدة أما الواردات فقد كانت تتكون من السلع التامة الصنع الموجهة للاستخدامات الاستهلاكية بالكامل ، إلا ان

الحال لم يعد كذلك الان فقد اضيف الى البترول الخام تشكيلة واسعة من منتجات البترول المكرر ومشتقات النفط والغاز ، كالصناعات الكيماوية والبلاستيكية والأهم من ذلك النمو السريع الذي شهدناه مؤخراً في الصادرات التي ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بالبترول التي تضاعف تقريباً في السنة الماضية . متجاوزة مستوي العشرة بلايين ريال لأول مرة ، بل وتصل في واقع الأمر ما يقرب من ١٤ بليون ريال قبل نهاية العام .

## مستقبل التمويل

وألان اسمحو لي أن انتقل إلى موضوع آخر فقد سمعت من بعض رجال الأعمال تساؤلات عن مستقبل دور الدولة في تمويل الاستثمار في اقتصادنا الوطني وللإجابة عن هذه النقطة أود أن اذكركم بأن مؤسسات الإقراض المتخصصة المرتبطة بالحكومة لا تزال عاملاً هاماً في اقتصادنا

وقد بلغ مجموع ما تلقته هذه المؤسسات من اعتمادات حكومية أكثر من ٢١٥ بليون ريال بقيت لديها لتدويرها لحساب نفس الاهداف التي اوجدت من اجلها ومثلها اقامت الدولة التجهيزات الأساسية لخدمة المدينة ، فإن هذه الصناديق ستظل إن شاء الله دائماً مصدراً لتمويل ضخم وثابت تمتاز به بلادنا عن كثير من البلدان الأخرى وهناك توجيهات كريمة بالاهتمام بذلك

ومنذ بداية نشأتها في منتصف العقد الماضي ، بلغت تحويلات مؤسسات الإقراض المتخصصة إلى كافة القطاعات الاقتصادية ما يربو على ٢٠٠ بليون ريال .

أن أهمية الدور الذي لعبه الإقراض الحكومي في مساعدة القطاع الأهلي جلي لا يخفى على أحد ، ومن باب المقارنة أقول أن الإقراض المحلي للقطاع الأهلي من كافة البنوك التجارية بلغ أكثر قليلاً من ٦٩ بليون ريال في نهاية ١٩٨٨م أي ما يمثل قرابة ثلث مجموع القروض التي قدمتها مؤسسات الإقراض .

إلا أنه من الضروري أن اشير هنا إلى مؤسسات الإقراض الحكومية والأهلية أخذت تصبح دقيقة في دراسة المشاريع التي يطلب منها تمويلها وهذه احدى النتائج الواضحة التي افرزها التنوع الذي شهده اقتصادنا الوطني خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، كما افرزتها الحاجة لتطوير نمط متوازن من النمو ، وفي ظل هذه الظروف فإنه يتعين على قطاع الأعمال أن يكون أكثر استعداداً في تهيئة مشروعاته ، من خلال استخدام التحليل المالي الأولى ودراسات

الجدوى الفنية عندما يتقدم بطلب لأية مؤسسة اقتراضيه حكومية كانت أو أهلية للمشاركة في تمويل مشاريع مقترحة ، وهذا في مصلحة المشاريع نفسها حتى تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ونموها

لقد قدمت المؤسسات البنكية المحلية الدليل في العام الماضي على أنها قد عادت إلى وضعها المريح السابق ، ففي عام ١٩٨٨م ارتفعت ارباح القطاع البنكي لأول مرة منذ خمس سنوات بأكثر من ٣٤% كذلك ازداد حجم القروض المحلية المقدمة من البنوك بأكثر من ١٦% ليصل إلى أعلى مستوى بلغه قط من جهة أخرى فقد واصل كل من الأصول البنكية وإجمالي الودائع نموها بحوالي الثلث منذ عام ١٩٨٥م .

اعتقد أنه سيخطر ببال بعضكم الآن وأنا أشير إلى نقطة التوسع في الإقراض امكانية تحقيق المزيد من التوسع في نشاط مؤسسات الإقراض خصوصاً الأهلية منها. وأنا اتفق معكم في هذا الاتجاه ولكني أودها هنا أن أكون صريحاً معكم في امرانكم تعرفونه أكثر من غيركم ، فإنه من الصعب عملياً أن نتوقع توسعاً كبيراً لمؤسسات التمويل دون توفير علاقة ثقة من المقترضين ، فكلما زادت ثقة هذه المؤسسات في المعاملات المالية التي تعقدها مع عملائها كلما شجعها هذا على توجيه المزيد من المدخرات للاقتراض ، وبودي لو أن مجتمع رجال الأعمال والغرف التجارية يبذلان مجهوداً أكبر في تشجيع وحث المقترضين على الالتزام بتعهداتهم ، لأن ذلك في صالحهم بل أن بالامكان القول أن تقوية الثقة المالية هو أهم هدف لمجتمع الأعمال حالياً وبدونه ستتأثر الربحية وسرعة دوران الأعمال وبإمكانكم أن تتصوروا مقدار التمويلات الضخمة التي ستكون تحت تصرف قطاع الأعمال إذا ما تم تحقيق ذلك .

## توحيد المؤسسات

إن مسألة العلاقة بين البنوك الأهلية والمقترضين تجرنا للحديث عن مسألة أخرى مهمة تتعلق بتنظيم الأعمال في القطاع الأهلي. فبالرغم من ضخامة الأصول المالية التي يملكها القطاع الأهلي إلا أن الطابع الفردي المحدود لا يزال هو الطابع الغالب على مؤسسات الأعمال الوطنية سواء في الشكل النظامي أو في التنظيم الداخلي وطريقة اتخاذ القرار، من جهة أخرى فقد اعتاد بعض رجال الأعمال على إقامة أكثر من مؤسسة أو شركة تابعة لهم بعضها مؤسس في داخل المملكة وبعضها مؤسس خارج المملكة لإدارة الأعمال والاستثمارات وبودي أن تسمحوا

لي بالقول أن هذا الأسلوب ليس هو أفضل الأساليب لا من جهة إدارة العمل نفسه ولا من حيث اكتساب ثقة وتعاون المؤسسات البنكية ومؤسسات الأعمال الأخرى في الداخل أو الخارج. ونظرة سريعة إلى التطورات التي شهدتها ويشهدها العالم في مجال إدارة الأعمال وإقامة الصلات التجارية وأسلوب التقييم الذي تتبعه البنوك والمؤسسات المالية عند قيامها بدراسة طلبات التمويل أو التعاون. وكذلك إلى التطورات السريعة في الاتصالات يؤدي بنا للقول أن أفضل ما يمكن أن يواجهه رجال الأعمال السعوديين الظروف الجديدة سواء الناتجة عن حيوية النمو الاقتصادي في المملكة والانتعاش المستمر في الطلب على السلع والخدمات داخل المملكة وفرص التجارة مع الدول الخارجية. وإيجاد علاقة أوثق مع مؤسسات الأعمال في الدول المتقدمة هو أن يطور رجال الأعمال وضع مؤسساتهم باتجاه توحيدها في مؤسسات موحدة تأخذ بأساليب حديثة في الشكل النظامي وفي أساليب إدارة الأعمال والاتصالات .. كما أنني أعتقد بأن من مصلحة رجال الأعمال الذين يملكون مؤسسات تجارية مسجلة وقائمة في الخارج أن ينقلوا تسجيل ومقر هذه المؤسسات إلى المملكة ويوحدونها مع مؤسساتهم في الداخل لتكوين شركة موحدة تحمل الجنسية السعودية ومنها ينطلق العمل في الداخل أو الخارج سواء كانت شركة واحدة أو شركة قابضة أو أي شكل من الأشكال الأخرى .. وفي ذلك فائدة كبيرة لرجال الأعمال وللإقتصاد الوطني ومن الواضح أن الاتجاهات القائمة في الدول المتقدمة سواء في تنظيم الأعمال أو في تطوير الأنظمة الضريبية في هذه الدول أو اتجاهات العلاقات الاقتصادية بين الكتل والمجموعات العالمية .. كل هذا سيجعل وضع المؤسسات التجارية الهائلة على وجهها في دول العالم والتي لا تربطها بأصحابها سوى صلة ضعيفة معرضة لرياح التغيير .. سيجعل وضعها أكثر صعوبة من ذي قبل فإما سيؤدي إلى انتقالها إلى بلدها الأصلي إلى حصولها على مكانة وميزات لا تستطيع الحصول عليها حالياً. إن أغلبكم ولا شك تدركون ملامح هذا الجانب أكثر مني بحكم خبرتكم وممارستكم المباشرة ولكني أعتقد أن إعادة توطين المؤسسات التجارية الخارجية العائدة لرجال الأعمال السعوديين وإقامتها في المملكة كمقر رئيسي لها سوف تكون له مزايا كبيرة وستؤدي التطورات التي يشهدها العالم إلى إثبات صحة ذلك والله أعلم.

## الاستثمار الأجنبي

أخيراً أود أن أشير إلى مصدر من مصادر تمويل القطاع الأهلي التي دأبت الحكومة على

تشجيعه وهو الاستثمار الأجنبي خاصة على شكل مشاريع مشتركة بين المؤسسات الأجنبية والمؤسسات السعودية وتعتبر المملكة بحق بيئة استثمارية أكثر جذباً بالنسبة للشركات الأجنبية من معظم البلدان النامية هذه حقيقة لا بسبب السوق المحلية الكبيرة والمتنامية ولا بسبب ما لدى بلادنا من المواد الخام الوفيرة أو تجهيزاتها الأساسية المتقدمة فحسب. بل لأن القوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي هنا في المملكة تحترم حقوق الملكية الخاصة سواء أكانوا أجانب أم محليين، وظلت على الدوام تسمح بحرية تنقل رأس المال ويعمل في المملكة الآن أكثر من ١٣٥٠ من شركات المشاريع المشتركة برأسمال كلي يبلغ زهاء ٩،٢٢ بليون ريال وحوالي ٦٠٠ من هذه المشاريع المشتركة وهذه الشركات التي تضم شركاء من كافة البلدان الصناعية المتقدمة تقريباً والعديد من البلدان الصناعية تلعب دوراً رئيسياً في نمو قطاعنا الصناعي الذي يمثل الآن مصدراً لما يقرب من سدس إجمالي الناتج المحلي ولعل أهم فرصة تتيحها المشاريع المشتركة للمملكة هي نقل التكنولوجيا ويمكن أن يحدث ذلك على مستويات عدة لا فيما يختص بالشئون الفنية والعملية فحسب بل وفي المسائل المتصلة بالإدارة أيضاً .. يضاف إلى ذلك كله أن المشاريع المشتركة تعين على تمكين عرى الارتباط بالاقتصاد العالمي وإقامة علاقات جيدة مع رجال الأعمال في الدول التي تتعامل معها تجارياً. وهذا بدوره يساعد على توجيه الأعمال نحو أسواق دولية أرحب. لذلك فإن التوسع في هذا النوع من المؤسسات المشتركة سيكون مفيداً لقطاع الأعمال وللاقتصاد الوطني ككل وفي الختام أشكركم لحسن إصغائكم .. شكراً لحضوركم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### أسئلة لمعالي الوزير

بعد ذلك انتقل الحديث للأستاذ عبد الله القصبي حيث ألقى كلمة استهلها بتقديم وافر الشكر لمعالي الأستاذ محمد أبا الخيل على هذا البسط الواضح في توجهات سياستنا المالية وغيرها وأطرح على معاليه بعضاً من هذه الأسئلة:

حول الصناديق الخاصة التي قدمت لرجال الأعمال دعماً كبيراً لا شك فيه وكانت دعماً لهم في الماضي والحاضر والمستقبل وهناك مستحقات لهذه الصناديق على أصحاب المصانع وأصحاب المشروعات يا حبذا لو أعيد النظر في جدولة ما هو مستحق في هذه الصناديق. شيء آخر هناك مستحقات للصناديق من المصانع والمقاول ولكن لو عززت بتأييد من وزارة المالية ربما يكون في هذا الإجراء ما ييسر قبولها لدى البنوك المحلية. الشيء الثالث أشار معاليه إلى

الشركات الأجنبية وهذه الشركات بلا شك قدمت لهذه البلاد خدمات كبيرة ولكن والحمد لله في بلادنا مؤسسات صناعية وطنية يا حبذا لو وجهت الدعوة إلى الشركات الوطنية ذات التقنية العالية في تنفيذ المشروعات الحكومية.

## ضمان الصادرات

بعد ذلك تحدث الأستاذ خالد الزامل حيث قال:

لقد تطرق معالي الوزير لموضوع هام هو موضوع الصناعة وتطورها ونموها وكما يعلم معاليكم لقد خطت الصناعات في بلادنا خطوات كبيرة وتقدمت بشكل سريع شهدت لها دول العالم وكان الفضل بعد الله لجهود حكومتنا الرشيدة في تشجيع الصناعة الوطنية وذلك عن طريق إصدار القوانين والأنظمة التي تفرض استخدام الصناعة الوطنية وكذلك عن طريق القروض الميسرة وطرق عديدة أخرى لكي تستمر الصناعة في نموها وتطورها وتصبح نتيجة هامة يعتمد عليها اقتصادنا الوطني على المدى البعيد وإن فتح باب التصدير له عامل مهم جداً وإن كنت اتفق مع معاليكم أن هناك مجالات كثيرة للسوق المحلي ولكن هناك صناعات كثيرة غطت السوق المحلي والطريق الوحيد لنموها واستمرارها هو باب التصدير وكما يعلم معاليكم أن الدول المتقدمة تقوم بتصدير صناعاتها عن طريق مؤسسات الصادرات نظير نسبة معينة تحصل عليها تلك المؤسسات تخدم المصدرين وخلال سنوات قليلة تستطيع هذه المؤسسات الوقوف على قدميها بتمويلها الذاتي عن طريق عائد الأقساط التي لها عند المصانع المصدرة. وقد قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بوزارة المالية بالتعاون مع البنك الإسلامي في إيجاد وسيلة لتمويل الصادرات ولكن يطلب من المصدر السعودي ضمان دفع قيمة صادراته إذا لم يكن في مستوى الالتزامات وهذا هو العائق الرئيسي للتوسع بشكل كبير . ويحدونا أمل كبير في أن ينظر معاليكم في إمكانية إنشاء مؤسسات للائتمان أو ضمان الصادرات أسوة بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار التي تقوم بدور جيد بإيجاد مؤسسة سعودية لضمان الصادرات وبرأسمال كبير تقوم بخدمة الصناعة الوطنية ويمكن أن يلعب صندوق التنمية الصناعية دوراً إيجابياً ورئيسياً في هذا المجال وكذلك مساعدة البنوك التجارية لإيجاد الدور المطلوب منها في مسيرة التنمية. كما أود أن أشير إلى عائق آخر يتمثل في رسوم الموائى على الصادرات التي تعد إحدى العوائق التي تقف أمام الصناعات الوطنية وإفساح المجال لها في التصدير.

بعد ذلك أجاب معالي الأستاذ محمد أبا الخيل على الأسئلة المقدمة لمعالیه وبدأ بالتعقيب على كلمتي الدكتور عبد العزيز الدخيل والأستاذ عبد الله القصبي والأستاذ خالد الزامل حيث شكرهم على ملاحظاتهم باعتبار أنها تعكس توجهات عامة يدور الحديث حولها في مناسبات مختلفة مما يجعل الحديث عنها يزيداً وإيضاحاً ويزود المسؤولين في الدولة وفي الغرف التجارية أيضاً بما ينبغي أن يركزوا عليه أو يعطوه الأولوية. وتعقيباً على ما أثاره الأستاذ القصبي حول موضوع تعامل رجال الأعمال مع الحكومة والشركات الأجنبية وتعاملها عن طريق الأجهزة الحكومية قال معالي الوزير أن هذه الأجهزة تعمل من خلال عدد من الإجراءات سواء كانت قرارات صدرت لإعطاء أولوية للتعامل مع الشركات المحلية وصدرت قرارات من خلال مجلس التعاون لدول الخليج والتي تصب في هذا المفهوم بحيث تعطى الأولوية للمقاول المحلي ثم الخليجي ثم غيره وهذا يعني أنه لا توجد شركات أجنبية تعمل في المقاولات لكن الأولوية تعطى للشركات المحلية والخليجية في الخطة العامة وهنا أشير إلى أن مجموع ما تم إنفاقه منذ بداية السنة المالية حتى الآن بلغ ١١٠ الآف مليون فيما بلغ المعدل اليومي للشيكات التي تصرف من وزارة المالية منذ بداية السنة حتى الآن ٩٣٥ شيكاً. والأجهزة الحكومية تعمل على مساعدة القطاع الخاص بأي شكل وباستمرار فإذا وجدت أحياناً بعض المشاكل فهي لا تعدو أن تكون مؤقتة سرعان ما تعود الأمور إلى طبيعتها.

وحول ما طرحه الأستاذ خالد الزامل عن موضوع الصناعات الوطنية قال معالي الوزير: لا شك أن جميع الأجهزة الحكومية وجميع المؤسسات التجارية والغرف التجارية كان همها خلال السنوات الماضية مسألة دعم الصناعات الوطنية والنمو الذي طرأ خلال هذه السنوات في فترة بسيطة لم يكن إلا نتيجة هذا التعاون. وقد حرصت الحكومة منذ بداية الإنفاق الضخم على التجهيزات الأساسية على هدفين هما:

زيادة الإنفاق على التجهيزات الأساسية والإنفاق في دعم القطاع الأهلي عن طريق القروض وكانت المسألتان متلازمتان لأن قطاع التجهيزات الأساسية ما كان يمكن أن يستخدم إلا إذا نما القطاع الأهلي وكان توجه الحكومة هو التركيز على قطاع التجهيزات الأساسية والاستمرار في ذلك لكي ينمو القطاع الأهلي وبالتالي عندما تنتهي التجهيزات الأساسية ينتهي الإنفاق الضخم ويكون القطاع الأهلي قد تولى مسؤولية قيادة الاقتصاد الوطني. بمعنى أن نشاط القطاع الحكومي يقل نتيجة إنهاء المشروعات والقطاع الأهلي يزداد نشاطه نتيجة تحوله إلى الإنتاج وهذا ما تم فعلاً.. ولكن انخفضت الواردات البترولية فجأة وبشكل مفاجئ. كما

تعلمون . نتيجة لظروف عالمية لأن البترول سيطرت عليه عوامل خارجية حيث أدت إلى أن يكون التحول فجائياً .

وعن موضوع مشتريات الحكومة من المؤسسات الأهلية قال معاليه:

في الواقع هذا موضوع حي ومتطور وبالفعل قد يكون هناك نوع من انخفاض الحماس لكنني أؤكد أن وزارة المالية في تعاون مستمر مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة التجارة والصناعة وديوان المراقبة لدراسة الموضوع ووضع الحلول المناسبة.

### رسوم الموائئ

وحول إمكانية تخفيض رسوم الموائئ قال معالي الوزير: المعروف بأن الصناعات الوطنية تتمتع بتخفيض في رسوم الموائئ والأنظمة الاقتصادية الحرة تعتمد على أن تكون للخدمات قيمة مقابلة حتى تستطيع هذه الخدمة أن تنمو وتتطور وتتقدم نحو الأفضل .. معروف للجميع أن من ضمن الميزات التي يتمتع بها مجتمعنا ولله الحمد عدم وجود ضرائب على الدخل أما الرسوم التي تفرض على الخدمات التي تقدم فتعتبر أكثر عدالة لأنها تؤخذ ممن يحصل على هذه الخدمة ولا تؤخذ من غيره. وأود أن أذكركم أن الميزات الأخرى سواء منها القروض القليلة الكلفة أو الأراضي أو إعفاء مدخلات الصناعات الوطنية تجعل الصناعات الوطنية تحصل على ميزات جيدة لا تحصل عليها الصناعات المنافسة حتى في الدول المجاورة.

### الاستثمار الأجنبي

وتعقيباً على ما أثير حول الاستثمار الأجنبي قال وزير المالية:

إن الأموال الموجودة والمقدرة موجودة لكن هناك مشكلة تتعلق بنقل التكنولوجيا وما لم يكن هناك اتصال أو اشتراك مع هذه المؤسسات فمن الصعب الحصول على التكنولوجيا وإذا حصلنا عليها تكون بشكل مختلف في الوقت الذي تكون فيه المنافسة الأجنبية في الداخل وفي الخارج منافسة شديدة جداً.. والسوق اليوم سوق حيوي متغير متطور وما لم يواجه بصناعة جيدة ومتطورة فسوف يصعب اختراقه وموضوع الاستثمار الأجنبي قد يكون مهماً في قطاعات معينة وقد تقل أهميته في قطاعات أخرى لكن التعاون في هذا المجال لا يجلب ضرراً بل يجلب نفعاً.

وحول ما تناوله الدكتور عبد العزيز الدخيل فيما يتعلق بمسألة توقعات الاستثمار والرؤية

الواضحة قال الأستاذ أبا الخيل:

في الواقع برغم الظروف العالمية التي يصعب معها التنبؤ إلا أن حكومة المملكة حاولت دائماً أن توفر ثبات الرؤية لدى رجال الأعمال وهذا ينعكس في استمرار مؤسسات الأقرض بدون توقف واستمرار شروطها كما ينعكس في ثبات سعر الريال وكل هذه تؤدي إلى المحافظة على انخفاض نسبة التضخم.

وهذه المسألة من العوامل والأهداف الرئيسية في سياسة الحكومة الاقتصادية والتي تتمثل في إيجاد بيئة ثابتة بحيث يتمكن رجال الأعمال من التطلع إلى المستقبل بثبات واعتقد أن جميع قرارات الحكومة وخططها تنبعث من مسألة تقوية القطاع الخاص. والدولة التي لم تقع تحت إغراء عجز القطاع الأهلي كما هو الحال في بعض الدول التي رضخت أمام عجز قطاعها الخاص عن إدارة المشاريع فوجدت نفسها تتحمل أعباء كبيرة عندما اهتزت ثقتها في القطاع الخاص وإمكانية إدارتها لتلك المشاريع. بينما نحن في المملكة أتحنا الفرصة للقطاع الأهلي كي يأخذ دوره المطلوب والصحيح. وأضاف: يجب أن لا تصرفكم المشاكل الصغيرة عن الوضع الأساسي وإمكانيات السوق المحلي أو تصرفكم على أنكم أعضاء في اقتصاد ضخم نام ومتحرك فالأسس الموجودة كفيلة بتطور الاقتصاد.

## القطاع المصرفي

وحول موضوع مشاركة القطاع المصرفي قال معاليه:

أرجو من الغرف التجارية أن تعطى أولوية لمسألة الثقة والاقتراض فاهتمامها بهذا الموضوع والتقليل من حالات التخلف عن الالتزام بشروط القروض ستفتح أمامكم بالتأكيد موارد لا حد لها لأن البنوك لم توجد إلا لهذا الغرض ولكن البنوك أيضاً مسئولة عن الودائع وأنتم رجال الأعمال أصحاب الودائع بهذه البنوك. ومصصلحة البنك المحافظة على أموال المودعين ونمو هذه الأموال عن طريق الاستثمار وكلما عملت الغرف التجارية على تحسين الثقة كلما استفاد السوق وكلما ارتفع السوق واتسع وزادت سرعة دوران رؤوس الأموال كلما سهلت حركة الاقتصاد وهناك عشرات الأنواع من أساليب التمويل التي تتناسب مع كل شخص وكل شخص يستطيع أن يختار منها ما يتفق مع توجهه.

ورداً على سؤال من أحد رجال الأعمال حول الشركة الوطنية الأهلية للتأمين قال

معاليه:

الشركة الوطنية الأهلية للتأمين شركة مساهمة والمساهمون فيها هم صندوق التقاعد وصندوق التأمينات الاجتماعية وصندوق قاعدة التأمينات الاجتماعية وهذه ليست صناديق حكومية.

وفي الوقت الحاضر تدرس وزارة التجارة موضوع شركات التأمين ورفعت لمجلس الوزراء أفكاراً في هذا الموضوع وأرجو أن يؤدي بحثها لانتهاج الأسلوب الصحيح والتأمين التعاوني ليس مثل أنواع التأمين الأخرى حيث يتطلب الانتظار وقتاً طويلاً حتى تتكون المبالغ التي يمكن فيها أن يدفع للمؤمن ويدفع للتأمين الآخر.

وحول سؤال عن مستحقات المقاولين قال معالي الوزير:

تحدثت مع الأجهزة الحكومية في محاولة لتقليل المشاكل التي تحدث بين المقاول والأجهزة الحكومية وذكرت لكم أن معدل الانفاق بلغ حتى اليوم ١١٠ آلاف مليون ريال ومقارنة بالمدة التي مضت على الميزانية تجدون ذلك يتناسب تماماً ويتفق مع الشهور التي مرت. وحول سؤال عن أرباح البنوك على أنها حققت أرباحاً كبيرة وتستثمر أكثر سيولتها في الخارج قال معاليه:

كلما زاد الاقتراض في الداخل كلما قلت نسبة استثمار البنوك لأموالها في الخارج حيث أن البنوك تفضل الاستثمار في الداخل لأن الاستثمارات في الخارج معرضة للتآكل والمشاكل ورؤساء البنوك يعرفون ذلك جيداً ولكن كلما حسنا الثقة كلما تأكد وزاد الاستثمار في الداخل.

## سياسة الإغراق

وفي معرض إجابته على سؤال حول موقف وزارة المالية من سياسة الإغراق كالدواجن يقول:

الإغراق أسلوب غير صحيح وتحاربه جميع الدول ولكن الإغراق يختلف عن المنافسة فالمنافسة قد تكون في صالح المستهلك أما الإغراق فيعني أن هناك تعمداً في إغراق السوق من قبل التاجر أو الصانع وهناك قواعد بهذا الخصوص فلن تسمح الحكومة بذلك وليس من مصلحة التاجر بأن ترتفع الأسعار في الداخل.

وعن الصلة بين وزارة المالية وبين البنوك المحلية بما يكفل توفير السيولة اللازمة لتغطية عقود التشغيل والصيانة قال معاليه:

نحن على استعداد لتبني هذا الموضوع تماماً ونشترك مع الغرف التجارية والبنوك في

أي ترتيب عام وفي تصوري أن وضع تنظيم يربط بين البنوك وبين المقاولين وبين الحكومة سيكون في صالح الجميع.

ورداً على سؤال عما إذا كان هناك احتمال لإعادة النظر في نص العقود الحكومية بالرغم من أن الجهة الحكومية لا تدفع الدفعة المقدمة للمقاول قال معالي الوزير:

فيما يتعلق بنص العقود الحكومية فهي جديدة وتوفرت ملاحظات كثيرة حتى تغيرت. أما فيما يتعلق بصعوبات التسديد والدفعة المقدمة فقد كانت مرتفعة وأصبح هناك لزوم لدفعها حتى عندما يجدد العقد ويطالب بدفعة مقدمة فالدفعة في هذه الحالة لا يكون لها ضرورة لأن الدفعة المقدمة قصد بها الإعداد للعقد.

وحول نسبة العمولات التي تأخذها البنوك على جميع الأرباح وأرأس المال في حالات التأخير قال معاليه:

إذا كان التأخير غير مبرر فاعتقد أن صاحب العمل مشترك في مسؤولية هذا التأخير وهذا يمكن أن يدخل في نطاق البحث بين البنك والطرف الآخر.

وحول سؤال عن قصور الطاقة الكهربائية بالشركات الموحدة الرئيسية بمدينة ينبع الصناعية مما يشكل عقبة رئيسية أمام قيام الصناعات التي تعتمد على الطاقة الكهربائية قال معاليه:

كان صندوق التنمية الصناعي قد وضع تحت تصرفه مبالغ من المال واستنفذها ولم يعد بإمكانه تمويل شركات الكهرباء ولكن ينبغي أن نعرف أن أغلب احتياجات الكهرباء تم تغطيتها وأن شركات الكهرباء اليوم أوضاعها جيدة وأما مشكلة كهرباء ينبع فقد نشأت نتيجة الطاقة الكهربائية الضخمة التي يحتاجها مشروع مصنع الألمنيوم الذي يتم التخطيط لإنشائه ويجري البحث لزيادة الطاقة الكهربائية في ينبع حتى تتوفر إمكانية استيعاب التوسع في السنوات القادمة.

## الصناعات الثانوية:

وسئل معاليه عما إذا آن الأوان للاستفادة من الميزة النسبية لتوفر القطاع الخاص بإقامة الصناعات الثانوية البتروكيمياوية بأسعار أقل من الأسعار العالمية فأجاب قائلاً:

اتفق مع السائل تماماً في أن تعهد الصناعات الثانوية البتروكيمياوية إلى القطاع الخاص وهذا ما تتجه إليه الخطط حالياً فجميع المشاريع التي قدمت لإقامة صناعات بتروكيميائية

ثانوية ترحب بها الجهات الحكومية المتخصصة. ومن حيث المبدأ اعتقد أن الصناعات الأساسية فقط هي التي تتم كما هي في الوقت الحاضر. أما الصناعات الثانوية فينبغي أن تتم بواسطة القطاع الخاص ونرجو أن يتقدم عدد أكبر للدخول في هذا المجال كما أرجو من بعض المجموعات الاستثمارية التي شكلت في السابق أو تلك التي شكلت أخيراً من قبل بنك القاهرة أن توفق في الاتجاه إلى هذه الصناعات وأنا متأكد من أن المسؤولين في وزارة الصناعة يرحبون بهذه الخطوة.

## سوق الأسهم

وحول سؤال عن إنشاء شركات مساهمة يتم تداول أسهمها في تأسيس سوق لهذه الأسهم قال معالي الوزير:

هناك اتجاهان للتعامل مع هذه المسألة أما أن ننظر للأسهم كوسيلة لمشاركة قطاعات أكبر من المواطنين في ملكية الشركات الوطنية وشركات تجميع المدخرات في تأسيس شركات كبيرة يملكها عدد كبير من الناس وتكون لها إمكانات ضخمة وتعمل على تحقيق الهدف ويستفيد من هذه الأرباح عدد كبير من المواطنين .. أو أن ننظر للأسهم كسلعة تباع وتشتري وتحقق مصلحة البائعين والمشتريين في الحصول على أرباح من بيعها كسلعة مثلها مثل أي سلعة أخرى. وفي الدول النامية الحديثة كالمملكة اعتقد أن الاتجاه الأول أكثر أهمية بكثير جداً من الاتجاه الثاني لأن الاتجاه الأول يشجع على إقامة شركات كبيرة ذات إمكانات مالية ضخمة. ويشعر قطاع كبير من المواطنين بأن هذه الشركة تخصهم وازدهارها يعود عليهم بالخير كما أن هذا في البلدان الحديثة يشجع على تكوين رأس المال لأن الأموال في الدول الحديثة توضع في شيء مثمر والله سبحانه وتعالى أنعم على هذا البلد بأموال ضخمة كلما اتجهت للاستثمار المنتج لرأس المال كلما كان هذا في مصلحة البلد وهذا هو الهدف الذي يجب أن نسعى له في المملكة العربية السعودية أما الاتجاه الآخر وهو جعل الأسهم تباع وتشتري فيمكن أن يتم في مرحلة لاحقة وفي المملكة الآن ٥٣ شركة و ٦٠٪ من أسهم هذه الشركات للدخار كجزء من ثروة المساهم لا يتحرك إلا بجزء بسيط. ووجود عدد قليل من الأسهم تتحرك في السوق فيها مال كثير جداً وهذا يعني إثارة لعوامل المضاربة وهذا معروف للجميع وعندما يتحدث الإنسان عن شركة توزع ١٠٪ من سهم قيمته ١٠٠ ريال وقيمه في السوق عشرة أضعاف لا أعتقد أن في هذا مصلحة الاقتصاد الوطني وهذا سيؤدي إلى أن تنحصر الأسهم بين عشرة أو عشرين

أو خمسين شخصاً وكلنا يهمننا أن ينمو اقتصاد في هذا البلد واستقراره وأن تزداد ثروة هذا المجتمع بدلاً من تبديدها في أمور استهلاكية وبجانب ذلك فإن المضاربة تؤدي إلى ارتفاع غير صحيح للأسهم كما تؤدي إلى زيادة في ارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الأسهم سيؤدي إلى موجة ارتفاع الأسعار الأخرى وبالطبع فليس في ذلك مصلحة لأحد واعتقد أن الأسلوب الأمثل هو الأسلوب المتدرج والأفضل أن لا نستعجل هذا الاتجاه وأن نترك هذا الأمر ليتسع بمقدار اتساع الأسهم.

وهناك إحصائية تقول أن عدد الأسهم التي تم تداولها عندما بدأت البنوك تتعامل بتداول الأسهم في سنة ١٤٠٥هـ بلغ مليون واثنان وستين سهماً وفي سنة ١٤٠٨هـ وصل عدد الأسهم إلى عشرة ملايين وستمائة وسبعة وستين سهماً. ويعني ذلك أن التداول موجود وأن البنوك تقوم بدورها في هذا الموضوع إلا أن التطور تقوم بدورها في هذا الجانب يستلزم بعض الوقت شأنه شأن كل أمر جديد وفي الوقت الحاضر هناك تجهيزات فنية يجري ترتيبها الآن بين البنوك وفي فترة بسيطة سيكون أمام كل بنك على شاشة الكمبيوتر جميع الأسهم المعروضة وجميع الأسهم المطلوبة وهذا سيحسن كثيراً من سرعة الأداء في السوق المالية.